

المؤسسة العمومية الاقتصادية كمحرك رئيسي للمسار التنموي المستدام في الجزائر -سونطراك نموذجاً-

The public economic institution as a main driver of sustainable development in Algeria- SONATRACH as a model -

ط.د بوكايس حسين*¹، أ.د عبار محمد²

¹ مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية الجنوب الغربي، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر،

boukais.houssine@univ-bechar.dz

² مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية الجنوب الغربي، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر،

Abbar.mohammed@univ-bechar.dz

تاريخ النشر: 2024/12/19

تاريخ القبول: 2024/12/16

تاريخ الاستلام: 2024/11/07

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز دور مؤسسة سونطراك في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، اعتماداً على دراسة وتحليل محتوى التقارير المالية والأدبية للمؤسسة خلال سنة 2022. توصلت الدراسة إلى أن سونطراك ملتزمة بتحقيق المسار التنموي المستدام بالتوازي مع تحقيق نمو إقتصادي، فقد قامت بالعديد من المهام المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات .
كلمات مفتاحية: مؤسسة عمومية إقتصادية، تنمية مستدامة.

تصنيفات JEL: M14، Q56.

Abstract:

The aim of the study is to highlight the role of Sonatrach in achieving the dimensions of sustainable development, based on studying and analyzing the content of Sonatrach's financial and literary reports during the year 2022. The study concluded that Sonatrach is committed to achieving a sustainable development path in parallel with achieving economic growth, as it has carried out many tasks related to corporate social responsibility.

Keywords: public economic institution; sustainable development

Jel Classification Codes: M14, Q56.

1. مقدمة:

تعتبر المؤسسة العمومية الإقتصادية نواة أساسية في النظام الاقتصادي لأي دولة، بحيث تندمج هذه العلاقة حول كيفية تنظيم وإدارة هذه الشركات والمؤسسات في إطار الإقتصاد الوطني ومصالح المجتمع ككل.

وُعرف هذه المؤسسات على أنها مؤسسات تملكها وتديرها الحكومة، سواءً بشكل كامل أو جزئي من خلال التنظيمات القانونية وكذا السياسة الاقتصادية لكل دولة .

فقد تعددت وتنوعت أشكال وأنماط هذه المؤسسات، وكذا دورها التي أخذ مجالا واسعا يمكن تصنيفها على أنها وحدات تنظيمية مصممة لتحقيق أهداف إقتصادية من جهة لتحقيق الربح وتقديم السلع والخدمات للأفراد والشركات ومن ناحية أخرى تهدف إلى ضمان تقديم المزايا الاجتماعية والخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم والنقل وتجهيز البنية التحتية، ويمكن أن تشمل تنظيم القطاعات الإستراتيجية مثل الطاقة والموارد الطبيعية والاتصالات وما غير ذلك .

في الجزائر مرت المؤسسة العمومية الإقتصادية بفترتين فترة الإقتصاد الموجه 1962-1979 وقد تضمنت هذه الفترة مرحلتين مرحلة التسيير الذاتي وتأميم الشركات الوطنية و مرحلة المؤسسات الاشتراكية، ولكن بعد إنعقاد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير في يناير 1979 وتوجه الإقتصاد الوطني نحو إقتصاد السوق طرأت عدة إصلاحات هيكلية على المؤسسة العمومية الإقتصادية .

إن مختلف المراحل التي مرت بها المؤسسة العمومية الإقتصادية كانت تسعى دائما الى تعظيم الأرباح وتحقيق الفعالية الإقتصادية، غير أن هذه الفعالية كان لها في أغلب الأحيان آثار سلبية على البيئة، تمثلت في التلوث البيئي وإستنزاف الثروات الطبيعية، وعلى المجتمع بإستغلال الغير العقلاني لليد العاملة خاصة من قبل المؤسسات الكبرى، إلا أنه مع ظهور مصطلح التنمية المستدامة قامت الدولة الجزائرية بإتخاذ مجموعة من الإجراءات و التدابير حول فعالية إدماج البعد البيئي والإجتماعي مع الأداء الإقتصادي في إستراتيجية المؤسسة العمومية الإقتصادية، وهذا ما أحدث قطيعة مع الفكر الكلاسيكي السائد الذي يعتبر أن دور المؤسسة الإقتصادية العمومية يتحدد فقط في تحقيق الأرباح، بل أصبحت شريكة في التنمية المستدامة من خلال مراعات المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة وذلك بتحقيق العدالة الإجتماعية و حماية البيئة إضافة إلى دورها في تحقيق النمو الإقتصادي .

1.1. إشكالية البحث :

من هذا الباب قمنا بطرح الإشكالية التالية : فيما تتمثل إسهامات المؤسسة العمومية الإقتصادية سونطراك في تحقيق متطلبات أبعاد التنمية المستدامة خلال سنة 2022 ؟

2.1. فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولى: تعمل المؤسسة العمومية الإقتصادية من خلال التشريعات وقوانين كمحرك أساسي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر .

الفرضية الثانية: تهتم مؤسسة سونطراك بدمج وظيفة التنمية المستدامة ضمن خططها الإستراتيجية لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

3.1. أهمية البحث :

تمثل أهمية البحث كونها من ضمن المواضيع الحديثة والمطروحة للدراسة بإعتبار أن المؤسسة العمومية الإقتصادية تمتلك مكانة كبيرة في المجتمع المحلي وهو ما يعبر عن مسؤوليتها المجتمعية ودورها الفعال في نمو الإقتصادي .

4.1. أهداف البحث :

يهدف البحث إلى معرفة أهم المراحل التي مرت بها المؤسسة العمومية الإقتصادية في الجزائر و إرتباطها بتحقيق النمو الإقتصادي و إجتماعي وكذا دورها في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، إضافة إلى ذلك معرفة أهمية إدماج مختلف أدوات التنمية المستدامة ضمن الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة العمومية الإقتصادية، في الأخير معرفة واقع التنمية المستدامة في المؤسسة العمومية الإقتصادية سونطراك .

5.1. محاور البحث :

يتم تقسيم البحث إلى محورين رئيسيين الإطار النظري ويشمل التطور التاريخي للمؤسسة العمومية الإقتصادية في الجزائر وأهدافها كما يشمل أيضا مفهوم التنمية المستدامة ومختلف أبعادها و علاقة المؤسسة العمومية الإقتصادية في الجزائر مع التنمية المستدامة .

والدراسة الميدانية تشمل تعريف بمؤسسة سونطراك، ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة خلال سنة 2022 وذلك من خلال درجة إدماج أبعاد التنمية المستدامة .

2. المراحل التطورية للمؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر :

شهد المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر عدة محطات تاريخية منذ الإستقلال ، فهي تعتبر الوسيلة الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في إعادة هيكلة إقتصادها وتحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية .

1.2. مرحلة الإدارة الذاتية :

بعد إستعادة الدولة الجزائرية إستقلالها في سنة 1962 غادر المستوطنين الأراضي الجزائرية وتركوا وراءهم أراضي زراعية وممتلكات شاغرة ومؤسسات صناعية ولحماية هذه الممتلكات تم إنشاء لجان الإدارة في المؤسسات الشاغرة بموجب المرسوم 1962-10-22 والمرسوم 1962-11-23 والذي يمنح حق الإدارة المؤقتة في تسير وإستغلال هذه المؤسسات ليتم بعدها صدور عدة مراسيم في سنة 1963 والذي إعتبر هذه الممتلكات ثراثا وطنيا. (BRAHIMI, 1991, p. 8)

2.2. مرحلة الإنتقال من الإدارة الذاتية إلى إنشاء شركات وطنية :

بعد إطلاق مسيرة التنمية الاقتصادية التي صادق عليها مجلس الثورة في ميثاق طرابلس في جوان 1962 وبعده ميثاق الجزائر الذي تبناه المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني في أفريل 1964 والتي تهدف إلى ضرورة تنظيم الإقتصاد الوطني وكذا العمل على التخطيط في تسير الموارد المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية والعمل على إنشاء مؤسسات وطنية متخصصة في قطاع الخدماتي والصناعي الذي أصبح من الضروري دعم السياسة التنموية في البلاد (عويصات ، 1986 ، صفحة 18).

فقد تم إنشاء العديد من المؤسسات الوطنية تمتع بالإستقلالية الإدارية أكثر من المؤسسات المسيرة ذاتيا ويتم تسيرها من طرف مدراء عامون يتم تعيينهم بقرار وزاري من طرف الوزارة الوصية ، و الهدف من إنشاء هذه المؤسسات تحقيق الفائض المالي وتنويع مصادر الدخل ، خلق مناصب شغل والعمل على تكوين المستخدمين ومن بين أهم الدوافع التي أدت إلى إنشاءها فشل المؤسسات المسيرة ذاتيا .

3.2. تأميم المؤسسات :

إن سياسة الدولة الجزائرية متضحت المعالم فيما يخص السيادة الوطنية سياسيا وإقتصاديا ، فلقد شرعت الدولة في تأميم مختلف ممتلكاتها داخل وخارج أرض الوطن بموجب الأمر 10 جويلية 1965 فبدايتها كانت محلات تجارية وقاعات سنيما وأراضي زراعية ومؤسسات صناعية ليتم في فيفري 1972 بتأميم المحروقات.

غير أن هذه الفترة لم يكن للقطاع العام ظهور كبير وهذا للوضع الإقتصادي والمالي والإجتماعي وكذا الصحي الكارثي الذي خلفه الإستعمار (BRAHIMI, 1991, p. 107).

4.2. المؤسسة الاشتراكية :

عقب أحداث التصحيح الثوري في 05 جوان 1965، توجهت سياسة الدولة نحو الاشتراكية والتي كانت إمتداداً لمعالم بيان أول نوفمبر 1954 وميثاق الصومام والذي يهدف إلى تحقيق التقدم والإزدهار و تحقيق العدالة الإجتماعية وهو ما يوافق تطلعات الشعب الجزائري الذي عان خلال الحقبة الإستعمارية .

تعتبر المدرسة الاشتراكية نموذجاً مستوحى من المذاهب الماركسية والتي تهدف إلى التملك العام، التوزيع العادل، المشاركة الديمقراطية.

1.4.2. دوافع التوجه نحو الاشتراكية :

من بين أهم الدوافع التي أدت إلى التوجه إلى الاشتراكية (الجريدة الرسمية ، 1971 ، صفحة 1713).

- إقصاء دور العمال في التسيير والتشجيع على البيروقراطية ؛
- سيطرة الأيدي الخارجية على المؤسسات الوطنية ؛
- فشل مؤسسات الدولة .

وتعتبر المؤسسة الاشتراكية شخصية معنوية ملك للدولة تابعة للقطاع العام وتمتع بإسقاطية المالية ولها عدة وحدات إقتصادية يتشارك مجلس الإدارة ومجلس العمال في التسيير وفق مبادئ التسيير الاشتراكي (الميثاق الاشتراكي ، 1976 ، صفحة 86)، كما تخضع المؤسسة الاشتراكية لعدة أجهزة رقابية وهو ما نص عليه دستور 1976 من أجل تحديد مهام وأهداف المؤسسة الاشتراكية ومدى تنفيذ المخطط الحكومي الإقتصادي والإجتماعي وكذا التنموي، وحسن إستغلال الموارد المتاحة¹.

¹ المادة 04-05 من الأمر 75-77 المؤرخ في 21/نوفمبر 1975 المتضمن تحديد العلاقات الرئاسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية والإدارات التابعة للدولة.

2.4.2. مهام المؤسسة الاشتراكية :

إضافة إلى مهمة المؤسسة الاشتراكية في ممارسة نشاطها الإقتصادي، فقد منحت الدولة لها عدة وظائف إجتماعية مثل التشغيل وتنفيذ إستثمارات الدولة، وكذا الرعاية الصحية... الخ ومن جانب التجارة الداخلية والخارجية فقد أوكلت لها الدولة مهمة إحتكار الواردات وتحديد الأسعار .

5.2. المؤسسة العمومية الإقتصادية وإصلاحات الإقتصادية في الجزائر:

في بداية الثمانينيات أظهر التخطيط المركزي الذي تبنته الدولة الجزائرية فشله في تحقيق التنمية الشاملة بإعتمادها على إنشاء مؤسسات وطنية مهمتها الأولى تحقيق التنمية الإجتماعية، والقضاء على اللامساواة إلا أنها عانت العديد من الصعوبات أولها صعوبة إدارة المؤسسة الاشتراكية بسبب حجمها الكبير وتعدد أنشطتها إضافة إلى ضعف هيكلها المالي .

وعقب المؤتمر الخامس الإستثنائي لحزب جبهة التحرير في يناير 1979 تم تقييم شامل للوضع السابقة 1970-1980 الذي أسفر على ضرورة وضع حد للإختلالات السابقة، وكذا العمل على تطبيق خطط التنمية وضمان الحاجيات الإجتماعية والحفاظ عليها وفق المخطط الخماسي (1984-1980) (Benchenhou , p. 121)، والذي يهدف إلى إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية.

1.5.2. إعادة هيكلة العضوية المؤسسات العمومية:

إعتمدت عملية إعادة الهيكلة العضوية إلى تقليص حجم المؤسسات الوطنية بإعتماد على مبدأ التخصيص في الأعمال وقد تبنت اللجنة الوطنية المكلفة بإعادة هيكلة المؤسسات بحيث ساهمت بظهور مؤسسات عمومية جديدة 145 مؤسسة عمومية إقتصادية بعدما كان 45 مؤسسة و من 526 مؤسسة عمومية محلية إلى 1200 مؤسسة خلال نهاية سنة 1980 (BRAHIMI, 1991, p. 390).

2.5.2. إعادة الهيكلة المالية للمؤسسة العمومية:

تقوم هذه العملية على تحسين الوضع المالي للمؤسسات العمومية و معالجة هيكلها المالي جراء العجز الكبير التي تعاني منه بسبب تراكم النتائج السلبية، ويرى الدكتور عبد الحميد براهيمي " أن هناك نوعين من أسباب التدهور المالي: أسباب داخلية وأسباب خارجية".

فمن بين الأسباب الداخلية التي أدت الى التدهور المالي إرتفاع التكاليف الإستثمار وهذا راجع الى عدم كفاية إنجاز المشاريع والتأخر في إنجازها مما يفرض تمديد أجال الإنجاز وبالتالي خلق تكاليف

إضافية زيادة على التكاليف المخطط لها في البداية ومن جهة أخرى كان هناك إفراط في فواتير السلع الرأسمالية.

وتتمثل الأسباب الخارجية في التنظيم الإقتصادي والضرائب وخطط التمويل والأسعار.

3.5.2. نتائج عملية إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسة العمومية:

أدت عمليات إعادة الهيكلة إلى تحسين الوضع المالي للمؤسسات العمومية وخلق توازن جهوي وكذا توفير مناصب الشغل في العديد من المناطق بالإضافة إلى خلق توازن نقدي كما ساهم في زيادة معدل النمو الإقتصادي بخلاف سنة 1986 التي شهدت أزمة إنخفاض أسعار البترول والذي بلغت سعر 12 دولار (BRAHIMI, 1991, p. 399) وزيادة الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات.

ومن الناحية الإجتماعية أدت عملية إعادة الهيكلة العضوية إلى تحقيق توازن جهوي تمثل في توفير مناصب الشغل .

هذه السياسة التي تبناها الدولة وفق المخطط الخماسي الأول (1980-1984) لم تكن تهدف إلى إعادة التنظيم البنوي للمؤسسات وتفكيكها، بل كانت فلسفة إقتصادية جديدة تهدف إلى فصل الإقتصاد عن الدولة ، غير أن هذه السياسة أفرزت عن ظهور عدة مشاكل (قمار ، 2008-2009، صفحة 30) من بينها مشاكل ونزاعات حول تقسيم الوسائل المادية للمؤسسة الام بين مختلف وحداتها :ارتفاع تكاليف المستخدمين جراء ترقية العمال ، صعوبة مراقبة المؤسسات من طرف أجهزة الرقابة.

وتزامنا مع إنخفاض أسعار النفط سنة 1986 نتج عنه مديونية كبيرة على الدولة فعرف الوضع الإجتماعي تدهورا خطيرا وهذا بارتفاع معدل البطالة بنسبة قدرة ب25 % وانخفاض القدرة الشرائية وتدهور المستوى المعيشي للمواطن (براهيمي و ثابت أول ، صفحة 37) .

وهو ما ألزم الحكومة التوجه بصفة إستعجالية إلى نظام مؤسسي جديد وحوكمة أكثر كفاءة لإعادة التنمية والخروج من هذه الأزمة لإعادة الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي والسياسي وكذا معالجة جميع الإختلالات التي نتجت عن النظام الإقتصادي السابق مع ضرورة الحفاظ على أهداف الخطة الخماسية الثانية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية (1985-1990).

6.2. إستقلالية المؤسسات العمومية:

أدرجت عملية إستقلالية المؤسسة من بين مراحل إندماج المؤسسة العمومية في إقتصاد السوق وتشمل الفصل بين حق ملكية رأس المال من طرف المؤسسة وصلاحيات الإدارة والتسيير فيها ، فأصبحت المؤسسة ذات شخصية معنوية مستقلة عن الدولة ،وقد أصدرت الدولة عدة قوانين

كخطوة أولى لهذه الإصلاحات وبدايتها كانت إنشاء صناديق المساهمة²، و تحويل رؤوس أموال المؤسسة العمومية إلى أصول منقولة لحساب صناديق المساهمة للقيام بإستثمارات إقتصادية لحساب الدولة من أجل تحقيق عوائد مالية ،وبعدها دخلت المؤسسات العمومية مرحلة الإصلاح بشكل حقيقي خصوصا بعد صدور قانون النقد والقرض وقانون الإستثمار وتعد جميع هذه القوانين في حقيقة الأمر إعداد المؤسسات العمومية للدخول إلى الخوصصة (بوزهرة ، 2001، صفحة 70).

1.6.2. أهداف التوجه نحو إستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية:

بموجب المادة السابعة من قانون إستقلالية المؤسسة 01/88 والتي حددت أهداف إستقلالية المؤسسة العمومية على المدى المتوسط وقد تلخصت في إعادة تنظيمها إداريا والتحول من مركزية القرار إلى اللامركزية تكون المؤسسة العمومية مسؤولة في إتخاذ قراراتها المناسبة : كالقرارات الإستثمارية والقرارات التشغيلية (إنتاجية المؤسسة ، التوظيف، حرية تحديد سعر البيع وفق تكلفة الإنتاج ، حق التصرف في أصولها وفق علاقاتها التعاقدية)، وهو ما يؤدي إلى خلق فائض مالي يمنح للمؤسسة تمويل ذاتي ويساهم في خدمة الإقتصاد الوطني (براهيمي و ثابت أول ، صفحة 77).

فبرغم من هذه الإصلاحات إلا أن المؤسسة العمومية عانت العديد من المشاكل كعدم قدرها على التمويل الذاتي نتيجة سوء التسيير المالي و إعتماها على سياسة الإقتراض لتمويل مشاريعها الإستثمارية و التشغيلية مما أزم من وضعها المالي في ظل غياب التوازن الإقتصادي بين الإنتاج والتسويق ووظيفة المؤسسة الإجتماعية التي يفرضها القانون ، على حساب الوظيفة المالية التي أنشئت من أجلها كما أن المؤسسة العمومية وقعت في فخ المصيدة التكنولوجية والتي عانت منها معظم الدول النامية.

7.2. مرحلة إعادة هيكلة المؤسسة الصناعية:

بداية جاءت عملية إعادة هيكلة المؤسسة الصناعية كإجراء إضاراي لتغطية فشل الإصلاحات السابقة و تعبيرا عن حسن نية الدولة بتنفيذ إلزاماتها تجاه الإتفاق الذي تم عقده مع

² عددها ثمانية صناديق متخصصة ومحدودة : تم إنشاءها بموجب المرسوم 88119 المؤرخ في 21 جوان 1988 المتعلق بصناديق المساهمة وتعتبر هياكل وسيطية بين المؤسسة والدولة كونها تحل محل الدولة في تسيير القيم المنقولة لحساب المالك (الدول) وتأخذ شكل الشركات التجارية شركة المساهمة أو شركة مسؤولية المحدودة .

صندوق النقد الدولي سنة 1994 من أجل إستفادتها من قرض اولى قيمة 1.03 مليار دولار لتغطية عجز ميزان المدفوعات (الداودي ، 2009 ، صفحة 269) .

وقد تضمن هذا الإتفاق إلى قيام الجزائر بمجموعة من الإجراءات اللازمة كمسعى لتصحيح مسار الإقتصاد الوطني وبداية التوجه نحو الخصوصية .

وعُرفت إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية على أنها مجموعة من التدابير المتعلقة بإعادة تنظيم وسائل الإنتاج الوطنية وتحديثها من أجل الرفع من القدرة الإنتاجية و زيادة تنافسيتها في السوق الدولية (براهيمي و ثابت أول ، صفحة 84) .

8.2. خصوصية المؤسسة العمومية الإقتصادية .

تعرف الخصوصية بأنها " تحويل الملكية العامة كلياً أو جزئياً إلى الملك الخاص " (بن عيسى و زيتوني ، 2018 ، صفحة 54).

ويعرفها المشرع الجزائري "كل معاملة تؤدي إلى تحويل تسيير مؤسسة عمومية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للخواص ، وذلك بصيغة تعاقدية يجب أن تحدد كيفية تحديد تحويل التسيير وشروط ممارسته "

وتهدف عملية الخصوصية إلى تحسين فعالية المؤسسة العمومية والإسراع في فتح السوق العالمية لرؤوس الاموال بالإضافة إلى تخفيض النفقات العمومية .

ظهرت عملية الخصوصية بموجب المرسومين 22-95 المتعلق بخصوصية المؤسسة العمومية الإقتصادية والمرسوم 25-95 المتعلق بإدارة رؤوس أموال الدولة و إنشاء الهولدينغ أو ما يسمى بمجمعات القابضة وهو وقد ضم العديد من المؤسسات الصناعية بعد التخلي عن صناديق المساهمة.

3. التنمية المستدامة كمطلب حديث في مسار التنموي:

التنمية المستدامة هي إستراتيجية تبنتها هيئة الأمم المتحدة لتحقيق التنمية الإقتصادية والبيئية والإجتماعية على مستوى العالمي وترتكز على تلبية الإحتياجات الأساسية لكل أفراد المجتمع خاصة للمناطق التي تعاني من الفقر والأوبئة مع ضمان إحتياجات الأجيال القادمة بخلق توازن في إستغلال الموارد الطبيعية دون إهدارها، و حسن إستعمال المجتمع لتكنولوجيا بدون الإضرار بالكوكب (أسماء و نوردين ، 2021 ، صفحة 32).

وقد حدد اليونسف خلال إجتماع قادة الأمم المتحدة خلال سنة 2015 الأهداف السبع عشر العالمية لخطة التنمية المستدامة خلال سنة 2030 من أهمها القضاء على الفقر والجوع والتمتع

بالصحة الجيدة والرفاهية والتعليم لكل فرد في المجتمع، المساوات بين الجنسين توفير مياه نظيفية وطاقة متجددة بأقل كلفة، توفير ظروف عمل مناسبة لائقة، إنشاء مدن ومجتمعات مستدامة، ضمان الأمن والسلام والعيش الكريم لجميع المجتمعات للفرد بالإضافة إلى ذلك تحقيق نمو الإقتصادي.

1.3. أبعاد التنمية المستدامة:

يتم تحقيق هذه الأهداف وفق مبادئ وأبعاد أساسية يتوجب التوازن فيما بينها :

1.1.3. نمو إقتصادي مستدام : يقصد ب المحافظة على إستمرارية إنتاج السلع و الخدمات من خلال تطوير نظام إنتاجي يهدف إلى إدارة مثلى للإمكانيات الإقتصادية من خلال رفع مستوى الإنتاج بما يتوافق مع متطلبات الحياة للأجيال الحاضرة والمستقبلية (حدة ، زوبية ، و سعد ، 2021، صفحة 03).

2.1.3. تنمية إجتماعية مستدامة: إن تفاعل البعد الإجتماعي مع الأبعاد الأخرى يعد تفاعلا كبير بمعنى أن زيادة رفاهية الفرد و تحسين مستوى معيشه يؤدي إلى زيادة إنتاجيته ولهذا فإن البعد الإجتماعي يتمثل في تحسين الخدمات الإجتماعية كالصحة والتعليم وتحقيق العدالة الإجتماعية بين كافة أفراد المجتمع عن طريق تعزيز مبدأ المساوات بين الجنسين، الدفاع عن دور المرأة في المجتمع وحقوق الأقلية ، خلق ديناميكية جديدة في عملية صنع القرار عن طريق المشاركة الشعبية في هذه العملية .

3.1.3. التنمية المستدامة للبيئة ومحافظة على الثروات الطبيعية: يتعلق هذا البعد بالمحافظة على الأراضي الزراعية والتوقف عن سوء إستغلالها والحد من الإفراط في إستخدام الأسمدة والمبيدات في التربة التي تؤدي إلى إتلافها وتدميرها وعدم إلحاق الضرر بالمياه الجوفية كما يمثل هذا النظام في حماية الموارد الطبيعية و ترشيد سياسة إستغلال المياه السطحية أو الجوفية، وحماية المناخ من الإحتباس الحراري عن طريق إستعمال التكنولوجيا في خفض مستوى الإنبعاثات الكربونية و تقليل النفايات خاصة الصناعية (يوسف و صالح، 2023، صفحة 05).

2.3. المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على مجموع من المبادئ التي تهدف إلى تحقيق التوازن الحقيقي والمتكامل بين مختلف أبعاد التنمية المستدامة وتتمحور هذه المبادئ في (sustainability-excellence، 2023).

1.2.3. التكامل والتفاعل: تقوم التنمية المستدامة على مبدأ تكامل مختلف الأبعاد الاجتماعية والبيئية والإقتصادية وتفاعلها مع بعضها البعض.

2.2.3. التنوع والتكيف: تقوم التنمية المستدامة على مبدأ التعايش السلمي بين مختلف فئات المجتمع، وتقبل جميع الاختلافات العرقية والثقافية وكذا البيولوجية.

3.2.3. المسؤولية الجيلية: إن مبدأ المسؤولية الجيلية يعتمد على ضرورة إتخاذ القرارات التي تهدف إلى خلق توازن بين حاجيات الجيل الحاضر وحماية حقوق الأجيال القادمة من الموارد والإحتياجات.

4.2.3. العدالة الإجتماعية: يهتم هذا المبدأ على ضرورة التوزيع العادل للثروات وتوفير الرفاهية للفرد والمجتمع وتعزيز مبدأ المساواة بين الجميع.

5.2.3. الحوكمة القوية: يشدد هذا المبدأ على ضرورة وجود نظم حوكمة قوية وفعالة لتحقيق المشاركة الفعلية لمختلف أطراف المجتمع في صناعة القرار.

6.2.3. الكفاءة والإستدامة الإقتصادية: يركز هذا المبدأ على أهمية إعتداد نظم إقتصادية تساهم في زيادة الإنتاج مع التقليل في إستهلاك الموارد بما يتوافق مع التوازن البيئي.

3.3. جهود الدولة الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة :

عُرفت الجزائر منذ إستقلالها دوماً بمشاركتها في صناعات القرارات الدولية المتعلقة بالقضايا البيئية كمحاربة التصحر، و مشكلة تغيير المناخ، بالإضافة إلى حماية المحميات البيئية و التنوع البيولوجي والحفاظ عليها، ففي مختلف المواثيق الوطنية التي تم إنعقادها إهتمت الجزائر بمحاربة الأمية والفقر والإهتمام بالبعد الإجتماعي والثقافي لمختلف شرائح المجتمع، والعمل على تقليل البطالة من خلال إنشاء العديد من المؤسسات الإقتصادية الوطنية و مساهمتها في تحقيق النمو الإقتصادي و تحسين الوضع الإجتماعي للمواطن، ومن جهة أخرى إهتمت هذه المواثيق والندوات بحماية الممتلكات الوطنية لضمانها للأجيال القادمة وكل هذه الإهتمامات تعتبر ضمن أبعاد التنمية المستدامة .

ومع ظهور مصطلح التنمية المستدامة و بموجب توصيات مؤتمر ريو ديجانيرو أصدر المشرع الجزائري عدة نصوص وقوانين تشريعية، وهو ما يوضح حسن نية الحكم الجزائري بتحقيق مسار تنموي مستدام فقد كان أولها إحداث مجلس أعلى للبيئة والتنمية المستدامة بموجب المرسوم الرئاسي 94-465 المؤرخ في 25 ديسمبر 1994، ليتم بعد ذلك إصدار قانون تنظيمي يحدد فيها صلاحيات المجلس (الجريدة الرسمية العدد 80 سنة 1996).

في سنة 2000 تم إنشاء وزارة البيئة والتي تهتم بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة وهو ما يوضح إلزام السلطات الجزائرية بالشؤون البيئية وقد تلى ذلك العديد من المراسيم والأطر القانونية المتعلقة بحماية البيئة والموارد الطبيعية.

كما تم إنشاء لجنة التنمية المستدامة (CDD) مند قمة جوهانسبورغ في عام 2002 . بالإضافة لهذه المراسيم والقوانين أنفقت الجزائر ميزانيات ضخمة على البنية التحتية للبلاد المخصصة لحماية البيئة كإنشاء العديد من السدود وتجديد شبكات توزيع المياه والصرف الصحي، إنشاء محطات لمعالجة المياه المستعملة و إنشاء محطات كبرى لتحلية مياه البحر فضلا عن إستغلال المياه الجوفية ، وكذا إنشاء مراكز للردم التقني بتقنيات جد متطورة . وفي الشأن البيئي أيضا أقر المشرع الجزائري تشريعات ضريبية للحد من السلوكيات التي تلوث البيئة.

وفي كلمة ألقها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون خلال مشاركته في الدورة 78 للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في 19 سبتمبر 2024 أبرز من خلالها المكاسب التي تحقّقها الجزائر في مجال التنمية المستدامة وإدراج أبعادها كضرورة حتمية ضمن كل الإستراتيجيات والبرامج الحكومية، و عزمها على تحقيق نتائج جيدة في مسار أهداف التنمية المستدامة سيما القطاعات الحيوية كالصحة، البناء، التربة والمياه، مؤكدا على أن الدولة الجزائرية ملتزمة دوما بإعتماد برنامج 2030 لتنمية المستدامة.

4.3. معايير دمج وظيفة الإستدامة ضمن وظائف المؤسسة العمومية الإقتصادية .

تعتمد المؤسسة الإقتصادية لعدة معايير وصنف كالأتي (العايب، 2011، صفحة 174):

1.4.3. المعايير والمواصفات القياسية هناك عدة معايير لمواصفات القياسية تسمح بإدماج وظيفة الإستدامة في المؤسسة الإقتصادية منها :

- المواصفات القياسية ايزو 14001: تم إصدارها في سنة 2004 يتم الحصول على شهادة الإيزو 14001 من خلال متابعة آلية للمؤسسة في تطوير الأداء البيئي بما يوافق مع القوانين والتشريعات البيئية كالععمل على ترشيد إستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية و الحد من التلوث البيئي .
- المواصفات القياسية ايزو 9001 والتي أصدرت في سنة 2009 : فهي تعمل إلى خلق جودة عالية المستوى من التسيير الإداري للمؤسسة بما يتوافق مع التشريعات والتنظيمات القانونية المعمول بها للمساهمة في رفع الأداء التشغيلي وزيادة الإنتاجية وكذا الحفاظ على ميزة التنافسية للمؤسسة من خلال ضمان الجودة للعملاء.

● معيار الصحة والسلامة المهنية OHSAS 18001 إصدار 2007 يقدم هذا المعيار متطلبات الواجب توفرها في نظام ادارة الصحة والسلامة المهنية للمؤسسة وذلك من أجل التحكم بالمخاطر المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية وتحسين أدائها.

● معيار أيزو 26000 تم إصدار هذا المعيار من طرف المنظمة العالمية للمواصفات القياسية حول المسؤولية المجتمعية للشركات والهدف منه " توفير الإرشاد والتوجيه حول المسؤولية الإجتماعية " (العايب، 2011، صفحة 173) ويقوم هذا المعيار على مساعدة المنشأة في تناول مسؤوليتها المجتمعية و تقديم التوجيه العملي المتعلق بتفعيل المسؤولية المجتمعية و التأكد من صحة التقارير المرتبطة بها وبوفائها تجاه عملائها .

2.4.3. تطبيق المبادرات الدولية الصادرة عن جمعيات ومنظمات دولية:

هناك العديد من المبادرات التي إهتمت بدمج وظيفة التنمية المستدامة ضمن وظائف المؤسسة من أهمها :

● مبادرة منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي : تبنت منظمة التنمية والتعاون الإقتصادية هذه المبادرة سنة 1997 و الهدف منها ترقية المسؤولية الإجتماعية والبيئية للمؤسسات حيث تقوم هذه المبادرة على ضرورة إحترام حقوق العمال وضرورة إقامة وتطوير أنظمة إدارة البيئة والتي من شأنها أن تساعد في جمع وتقييم المعلومات المتعلقة بالتأثيرات البيئية، والصحية والأمنية لنشاطاتها وكذا تحديد أهداف قابلة للقياس .

● مبادرة العقد العالمي : تهدف هذه المبادرة إلى إدماج الميثاق العالمي ومبادئه ضمن إستراتيجية المؤسسات وأنشطتها وكذا تنمية روح التعاون بين جميع الأطراف ذات المصلحة من خلال إطلاق عدة أليات للتسيير و العمل على المشاركة التشاورية بين إدارة المؤسسة و مختلف الأطراف الفاعلة عمال، شركاء إجتماعيين، أعوان إقتصاديين أو مجتمع مدني .

● المبادرة العالمية للإفصاح أو مبادرة الإبلاغ العالمية: أنشئت سنة 1997 من طرف منظمة ائتلاف الاقتصاديات المسؤولة بيئيا بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتهدف إلى وضع نماذج في طريقة إعداد تقارير للتنمية المستدامة ورفعها إلى مستوى العال شأنها شأن التقرير المالي وتتميز هذه التقارير بالخصائص التالية: المصدقية، الدقة، قابلية المقارنة، إمكانية التحقق من المعلومات المقدمة

4. إسهامات مؤسسة سوناطراك في دمج أبعاد التنمية المستدامة ضمن خططها الإستراتيجية لسنة 2022:

1. التطور التاريخي لمؤسسة سوناطراك :

تم إنشاء مؤسسة سوناطراك في سنة 1964 ومن أول نشاطاتها تشييد خط أنبوب نفطي OZI الرابط بين حوض الحمراء وأرزيو، بعد نشاطها في مجال الإكتشاف والتنقيب تولت مهمة نقل المحروقات الغازية من حاسي الرمل ومناطق الإنتاج عن طريق خط حاسي الرمل - سكيكدة وتعتبر سنة 1971 من أبرز المحطات التي شهدتها سوناطراك والتي يخص إعلان عن تأميم المحروقات وهو ما منح للذات المؤسسة ديناميكية جديدة .

2.4. مرحلة إعادة هيكلة مؤسسة سوناطراك:

إن مع تطور حجم مؤسسة سوناطراك وتوسع نشاطها في مختلف أنشطة المحروقات وتوجه سياسة الدولة إلى الصناعة، سمح للجزائر بتنفيذ مشاريع إقتصادية كبرى خوصاصا في مجال المحروقات أولها إعادة هيكلة هذه المؤسسة من خلال مخطط الخماسي الأول 1980-1985 وقدتمت عملية إعادة الهيكلة وفق مبدأ التخصص في النشاط مما ساهم في إنشاء 17 شركة متخصصة، وفي سنة 1998 تم تعديل الإطار التنظيمي لمؤسسة سوناطراك وفق المرسوم الرئاسي رقم 98-48 المؤرخ في 11 فيفري 1998، والذي جاء ضمن نصوصه تغيير التسمية من الشركة الوطنية لنقل وتسويق الوقود السائل " إلى الشركة الوطنية للبحث عن المحروقات وإنتاجها ونقلها وتسويقها" كما يمكن تغيير الإسم عن طريقة مداولة في الجمعية العامة جاء أيضا تحديد رأس مال الشركة ب 245 مليار دج موزعة على شكل أسهم عددها 245000 سهم تعود ملكيتها للدولة غير قابلة للتصرف أو التنازل أو الحجز .

3.4. الشكل القانوني الجديد لمجمع سوناطراك:

مع زيادة حجم المؤسسة ألزم المشرع الجزائري بإعتماد شكل قانوني يتماشى مع مكانة المؤسسة على المستوى المحلي والدولي فقد أصدر عدة قوانين خاصة بقطاع المحروقات من سنة 2000 إلى يومنا هذا

قانون المحروقات رقم 5-07 والذي ينص على تعويض مصطلح سوناطراك شركة ذات أسهم بمصطلح المؤسسة الوطنية سوناطراك شركة ذات أسهم وهذا ما يؤكد على أنها مؤسسة وطنية تخضع لوصاية الدولة الجزائرية بالرجوع الى ملكية رأس مالها وتتمتع في نفس الوقت بإستقلاليتها في

التسيير واتخاذ القرارات الاقتصادية إلى غاية اصدار قانون المحروقات الجديد 13-19 والذي يهدف إلى تكثيف جهود الاستكشاف .

4.4. إدماج أبعاد التنمية المستدامة في الخطة الإستراتيجية لمجمع سونطراك :

يعمل مجمع سونطراك إلى دمج مختلف أبعاد التنمية المستدامة ضمن خطته الإستراتيجية:

1.4.4. البعد الاقتصادي :

تعتبر مؤسسة سونطراك القلب النابض للإقتصاد الوطني فتمثل صادراتها النفطية بنسبة 96% من صادرات الإقتصاد الجزائري و60% من أموال الخزينة العمومية من عائداتها خلال سنة 2022 تجاوزت صادراتها خلال سنة 2022 60 مليار و كلفة الإستثمار يعادل 5.5 مليار دولار ، كما قامت مؤسسة سونطراك بالرفع من إنتاجها من المحروقات خلال سنة 2022 بمعدل 02% مقارنة بسنة 2021 بحيث بلغ مستوى إنتاجها 189.6 مليون طن مكافئ نفط و 8.3 مليون طن إنتاج غاز البترول المسال و 22.8 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال إضافة إلى إنتاجها في مجال التكرير والتمميع و البتروكيماؤ.

ومع تدعيم مؤسسة سونطراك شراكتها الأجنبية في مجال الإستكشاف فقد عززت هذه الشراكة في إستكشاف 15 حقلا جديدا خلال سنة 2022 (حوض غاز ونفط) عبر التراب الوطني

2.4.4. البعد البيئي :

● **الانتقال الطاقوي :** تعتبر مؤسسة سونطراك داعمة للإقتصاد الوطني وضمان للأمن الطاقوي على رأس إستراتيجيتها فهي تهدف إلى تخفيض البصمة الكربونية وتسعى لتكون مساهما فعالا في سلسلة القيم للطاقات المتجددة وذلك من خلال الإنجازات التي حققتها خلال سنة 2022 و قد تمثلت هذه الإنجازات في توقيع إتفاقية مع الشريك إيني، بغرض تنفيذ مشاريع تجريبية للهيدروجين الأخضر والوقود الحيوي، وضع حجر الأساس لإنجاز محطة الطاقة الشمسية الكهروضوئية، بالإضافة إلى ذلك توقيع مذكرة تفاهم مع الشركة الألمانية VNG AG لإنجاز مشاريع الهيدروجين الأخضر والأمويا ؛

كما تم إفتتاح مختبر متخصص في الطاقة الشمسية بهدف تقييم التكنولوجيا الكهروضوئية وقياس البيانات البيئية بإستخدام الأنظمة الذكية و هو متاح للجامعات والمختبرات ومراكز الأبحاث العلمية بإتفاقية مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

● **السلامة البيئية :** تعتبر مؤسسة سونطراك مسألة المناخ والحد من التلوث البيئي مسألة مهمة في إستراتيجتها فقد تبنت مؤسسة سونطراك على المدى المتوسط إنجاز العديد من المشاريع

التي تهدف إلى تقليص الانبعاثات الغازية بمعدل أقل من 01 % وهذا راجع إلى توقيف عمليات حرق الغازات الإعتيادية وذلك بتقدير حجم الغاز المشتعل بإستعمال الأقمار الصناعية بالتعاون مع وكالة الفضاء الجزائرية (ASAL)، وإنجاز مشروع تجريبي في منطقي غرد النوس وبئر الرباع شمال لتشغيل نظام القياس والإبلاغ والتحقق للانبعاثات الغازية وإجراءات التخفيف من غازات الإحتباس الحراري

كما سجلت مؤسسة سوناطراك تخفيض إجمالي للغازات المحترقة في سنة 2022 مقارنة مع سنة 2017 معدل يصل إلى حدود 20 % بفضل تشغيل وحدات جديدة لإسترجاع الغازات المشتعلة بعدة مناطق إنتاجية .

3.4.4. البعد الإجتماعي :

أكدت مؤسسة سوناطراك مسؤوليتها الإجتماعية و الإستثمار في رأس المال العامل البشري فمؤسسة سوناطراك تولي أهمية كبيرة لتوظيف خريجي المعاهد والجامعات من خلال إتفاقيات عمل مع المؤسسات الناشئة و المؤسسات الوطنية الصناعية لتشجيع المنتج المحلي. في مجال البحث العلمي أينما حل تجد مؤسسة سوناطراك داعمة له فهي تولي أهمية كبيرة للبحث والتطوير فقد فتحت العديد من حملات التوظيف على المستوى الوطني معززة في ذلك مبدأ الشفافية والإنصاف وكذا تكافؤ الفرص لجميع المترشحين ليرتفع عدد العمال الإجمالي لأكثر من 200 000 عامل من بينهم 55 361 عامل بعقد عامل دائم .

وزيادة على ذلك فهي تقوم بتطوير رأسمالها البشري عن طريق إطلاق العديد من البرامج التكوينية لأكثر من 25000 عامل بالشراكة مع مختلف المعاهد الوطنية والأجنبية .

ما يتعلق بشأن المحتوى المحلي فإن مؤسسة سوناطراك تعمل إلى فتح فرص الإستثمار لدعم نسبة الإدماج الوطني والمساهمة ضمن خططها الإستراتيجية فقد أبرمت أكثر من 60 إتفاقية مع جامعات ومراكز البحث على المستوى الوطني، تحصلت من خلالها على ثمانية براءات إختراع أصدرها المعهد الوطني الجزائري للملكية الفكرية، كما تهتم مؤسسة سوناطراك بتثمين الكفاءات وذلك من خلال تطوير شبكة من الخبراء تضم أكثر من 1000 أستاذ وباحث في قطاع النفط والغاز تابعين لمراكز بحث وجامعات وطنية .

بخصوص القطاعات الإجتماعية الأخرى كقطاع الصحة والتعليم والرياضة فقد قامت بإقتناء 10 محطات لإنتاج الأكسجين الطبي وتسليمها لعدد من المستشفيات الوطنية، إنشاء منشآت خاصة بالعلاج بالإشعة وفضاءات إستقبال لفائدة مرضى السرطان على مستوى مستشفى بني مسوس

والروبية، إعادة تهيئة قسم جراحة الأعصاب التابع لمركز المستشفى الجامعي بالبليدة، بناء وتجهيز مرفق للحيوانات تابع لمعهد باستور وفقاً للمعايير الدولية يهدف إلى تطوير اللقاحات والأمصال. كما ساهمت مؤسسة سونطراك خلال نفس السنة في تجهيز 50 قسم دراسياً بمعدات رقمية لمدارس الابتدائية في مختلف مناطق الوطن وهذا لدعم جهود الدولة في رقمنة المدارس والقيام برعاية عدة أنشطة رياضية على الصعيد الوطني، وتلعب مؤسسة سونطراك دور بارزاً في تنمية المناطق النائية خاصة مناطق الظل عبر ربوع التراب الوطني من خلال تمويل مشاريع إستراتيجية تتمثل في ربط الأحياء بشبكة الكهرباء، إعادة تأهيل المدارس، توفير المياه الصالحة للشرب عن طريق حفر مجموعة من الآبار وتجهيزها بمضخات تعمل بالطاقة الشمسية.

5. خاتمة :

يتبين لنا من خلال هذه الدراسة تطورات المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر والتي تعتبر قاطرة الإقتصاد الوطني فهي تسعى إلى تحقيق نمو إقتصادي من جهة ومن أخرى تلبية حاجيات المجتمع وتحسين المستوى الاجتماعي والثقافي للمواطن منذ نشأتها، ومع بروز مصطلح التنمية المستدامة الذي تبنته هيئة الأمم المتحدة ضمن مخططاتها الإستراتيجية كانت الجزائر قد قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال، فهي تسعى بكل إمكانياتها في تحقيق متطلباتها ومبادئها، فقد ألزم المشرع الجزائري جميع المؤسسات العمومية الاقتصادية في تحقيق مسار تنموي مستدام ومن خلال إصداره لعدة قوانين وتشريعات تهتم بهذا المجال خاصة ما يتعلق بالبعد البيئي منها وكذا المسؤولية المجتمعية للمؤسسات .

1.5. تحليل نتائج الدراسة :

تعتبر مؤسسة سونطراك التي تأسست سنة 1964 ومنذ نشأتها إلى يومنا النواة الأساسية للإقتصاد الوطني و مصدر الأمن الطاقوي للجزائر .

فمن الناحية الإقتصادية تجاوزت صادراتها من المحروقات 60 مليار دولار لسنة 2022، كما سجلت عائداً صافياً خلال نفس السنة يعادل 10 مليار دولار بمعدل إرتفاع 69 % مقارنة مع السنة الماضية و إرتفاع معدل إنتاج النفط بـ 2 % كما تدعمت مؤسسة سونطراك بـ 15 حقلاً جديداً للنفط والغاز وهذا ما يفسر جهود المؤسسة في تحقيق نمو إقتصادي مستدام .

أما ناحية المسؤولية البيئية فقد إلتزمت مؤسسة سونطراك بخفض نسبة التلوث البيئي وذلك بإطلاقها عدة مشاريع تنموية بيئية أولها الحد من البصمة الكربونية والعمل على الإنتقال الطاقوي المتجدد و إطلاق تجربة الهيدروجين الأخضر بمشاركة أجنبية، إنشاء العديد من المختبرات

المتخصصة بالطاقة الشمسية في عدة مناطق من الوطن، كما أن هناك التزام من إدارة المؤسسة على إعادة إحياء السد الأخضر بمشاركة عدة فاعلين وطنيين للحد من انبعاثات الاحتباس الحراري. فيما يخص المسؤولية الاجتماعية فقد تم اعتماد معيار ISO 26000 المتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات و معيار ISO 37000 المتعلق بمنظومة إدارة مكافحة الفساد والرشوة من طرف مجلس إدارة في 29 ماي 2023 .

و على الصعيد الدولي فقد أبرزت مؤسسة سونطراك مصداقيتها في السوق الدولي كونها مصدر موثوق لجميع زبائنها فبتاريخ 26 ديسمبر و2023 و بعد عمليات التدقيق و التصديق على نظام إدارة الجودة والصحة والسلامة والبيئة المطبق في مؤسسة سونطراك فقد تحصلت إحدى فروع مؤسسة سونطراك المتخصصة في مجال إنتاج وتعبئة وتسويق الغازات الصناعية والطبية شهادة الاعتماد والمطابقة ISO 9001 و 14001 لطبعة 2015 وكذا 45001 لطبعة 2018 الممنوحة من طرف منظمة الشهادات الألمانية TÜV Rheinland ، حيث تعتبر هذه الشهادة الممنوحة بمثابة اعتراف دولي بفعالية نظام الإدارة المتكامل المطبق في هذا الفرع لمؤسسة سونطراك و مستوى جودة الذي يماشى مع المواصفات الدولية.

كما يمنح هذا الاعتماد مصداقية للمؤسسة مع الشركاء والمتعاملين وسيعمل على إظهار قدرتها والتزامها بتقديم خدمات ممتازة تستجيب للمعايير الدولية.

2.5. تحليل فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولى: إن التطور التاريخي الذي شهدته المؤسسة العمومية الإقتصادية ودوافع إنشائها يوضح لنا إهتمام المشرع الجزائري بتحسين المستوى الإجتماعي والثقافي للفرد و تحقيق متطلبات الفرد من جهة ومن أخرى البحث عن تحقيق نمو إقتصادي ،

الفرضية الثانية : تهتم مؤسسة سونطراك بدمج وظيفة التنمية المستدامة ضمن وظائف وذلك من خلال الدور الذي تقوم به على المستوى البيئي والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات .

3.5. توصيات الدراسة :

توصي الدراسة إلى تقديم المزيد من دعم والمرافقة للمؤسسة الإقتصادية وخاصة مؤسسة سونطراك من أجل إبراز مكانتها على الصعيد الدولي وهذا راجع لتاريخها وتطوراته.

والعمل أكثر على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة ومبادئها من خلال زيادة الدور الرقابي للدولة خاصة فيما يتعلق بالمحافظة على الثروات الطبيعية والبيئية لضمان العيش الكريم للأجيال الصاعدة، كما توصي الدراسة بمرافقة مؤسسة سونطراك وتشجيعها على تطبيق إستراتيجيتها

المتعلقة بوظيفة التنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق بالبعد البيئي، وإبراز أهمية إدماج ملامح التنمية المستدامة ضمن وظائف المؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال القيام بحملات تحسيسية وأنشطة توعوية.

6. قائمة المراجع :

- الجريدة الرسمية . (1971). ميثاق التنظيم الإشراكي. (101).
- الميثاق الإشتراكي. (1976). الميثاق الإشتراكي.
- بوتفليقة، ا. ع. (s.d.). ميثاق الجزائر 1964. المطبعة الوطنية الجزائرية.
- جمال الدين عويصات . (1986). التنمية الصناعية في الجزائر. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.
- أسماء، ب & ،نوردين ، ك . (2021). الطاقة المجددة كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول المغاربية (الجزائر المغرب و تونس . (العلوم الإدارية والمالية. 31-49, (05)
- أسية براهيمي ، و وسيلة ثابت أول . (بلا تاريخ). الإصلاحات الاقتصادية في المؤسسة العمومية الجزائرية. جامعة تلمسان : مخبر LARMO .
- الشيخ الداودي . (2009). الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة. 25(الثاني)، 255-283.
- بن عليّة بن عيسى ، و عبد القادر زيتوني . (ديسمبر ، 2018). تطور المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر وحتمية تطبيق الحكم الراشد. المنتدى لدراسات والأبحاث الاقتصادية(04).
- حدة ، ف.، زوبية ، م & ،سعد ، ب . (2021). السوق الأخضر المسؤول إجتماعيا كألية لتحقيق التنمية المستدامة في الشركات البرولية -دراسة حالة شركة سونطراك الجزائرية . -مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية. 202-19 ,
- خديجة قمار . (2008-2009). مكانة المؤسسة العمومية الاقتصادية في إصلاح المؤسسات. جامعة الجزائر يوسف بن خدة.
- عبد الرحمان العايب . (2011). وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية : دراسة حالة المؤسسة العمومية لصناعة الإسمنت في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير(11)، 165-194.

- محمد بوزهرة . (نوفمبر, 2001). بعض أثار إصلاحات على المؤسسة الإقتصادية العمومية الجزائرية "حالة بعض المؤسسات". العلوم الإنسانية(01)، 84-69.
- يوسف, ح & ,صالح, ح .(2023). دور النظم الجبائية في تحقيق الإستدامة البيئية دراسة تجربة الجزائر للفترة (1992-2022). العلوم الإدارية والمالية. 165-184 ,
- Benchenhou , a. (s.d.). planification et développement en algérie 1962-1980. alger: a.p.n.
- Brahimi, A. (1991). L'économie algérienne défis et enjeux. Alger: Dahab.
- <https://sustainability-excellence.com>(2023 ,12 05) .
- <https://www.aps.dz/ar/Récupéré sur economie> (2024, 02 18).
- <https://mawdoo3.com> أبعاد التنمية المستدامة (28-02-20024).